

يقتضي نفي وقوع الكتاب منه ﷺ في كل مدته (٢) .

والثالث: أنه إذا كانت الأمية فيه ﷺ من باب المعجزة لإتيانه بأخبار الأولين والآخرين على ما عند أهل الكتاب وهو لا يحسن الكتابة فيتوصل إلى معرفة ما سلف من أخبار الرسل وأممهم: لم يجوز أن تكون الكتابة فيه ﷺ من باب المعجزة لأن الكتابة عمل يتوصل إلى معرفة ما سلف من أخبار الرسل وأممهم (٣) .

قال بعض أهل العلم: فكان كونه لا يقرأ ولا يكتب ثم أتاهم بأخبار الأنبياء والأمم دليلا على نبوته وأن ذلك من عند الله سبحانه .

والرابع: إذا كانت الأمية له ﷺ من دلائله التي توجب معرفة نبوته وتصديقه .

لم يجوز أن تكون معرفة الكتاب التي هي خلافها من دلائله التي توجب معرفة نبوته وتصديقه (٤) .

والخامس: أنه إذا منع الكتاب قبل نبوته لثلا يرتاب المبطلون

-
- (٢) هذا الأمر تفصيل للأمر الأول، وليس وجها مستقلا .
(٣) هذا بشرط أن تكون الكتابة قبل الإخبار بما سلف من أحوال الرسل والأمم .
(٤) هذا هو الأمر الثالث بعينه وإن اختلف العبارة .